(الفصل الثالث)

العلاقات العراقية – البريطانية (١٩٢٢-١٩٣٢)
وموقف القوى الوطنية منها

أولا: المجلس التأسيسي العراقي

ثانياً:- المفاوضات العراقية – البريطانية ومعاهدة عام ١٩٢٢

ثالثاً :- مفاوضات المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٦

رابعاً :- معاهدة عام ١٩٣٠

خامساً:- العراق وعصبة الأمم

سادساً :- موقف القوى الوطنية من المعاهدات العراقية – البريطانية

أولا: المجلس التأسيسي العراقي [١]

وجه فيصل الأول خطاباً، في حفل تتويجه ملكاً على العراق، قال فيه ا ن أول عمل يقوم به هو مباشرة الانتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي، وان هذا المجلس هو الذي سيضع أعضاؤه دستور استقلال العراق على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية، ويبرم المعاهدة العراقية- البريطانية.

وجاء في المادة الأولى من لائحة الانتداب البريطاني على العراق إن المنتدب يضع في اقرب وقت لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً أساسيا (دستور) للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه، وهذا القانون يبين بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغباتهم، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقلة.

ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي الأصول الدستورية تشريعية كانت أو تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والعسكرية.

وبعد التوقيع على المعاهدة العراقية- البريطانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ رأى الملك فيصل الأول والحكومة العراقية (مجلس الوزراء) إن الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي. وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ صدرت الإرادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد الثلاث على الترتيب الاتي :-

١. دستور المملكة العراقية.
٢. قانون انتخاب مجلس النواب[٢]
٣. المعاهدة العراقية- البريطانية

---

(١) للتفاصيل يراجع: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد، ١٩٧٦.
(٢) للتفاصيل عن الحياة النيابية يراجع: حسين جميل، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥- ١٩٤٦)، بغداد، ١٩٨٧.

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتداءً من ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة والوضع السياسي السائدة المتعلق بالانتداب، انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك في الانتخابات مالم تستجب الحكومة لطلب الغاء الإدارة العرفية للبريطانيين، واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الألوية العراقية وإعادة المنفيين إلى وطنهم والسماح بتشكيل الجمعيات، ولذلك أجلت الانتخابات.

وفعلاً قررت وزارة عبد المحسن السعدون الاستجابة لمطالب الشعب قبل إجراء الانتخابات، فجعلت مقر المفتشين الإداريين البريطانيين في بغداد، واصدر المندوب السامي البريطاني أمره بإرجاع المنفيين. وبذلك قررت الوزارة إجراء الانتخابات ابتداءً من ١٢ تموز ١٩٢٣ وفعلاً تم انتخاب المنتخبين الثانويين.

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكري الأولى[١] التي قررت إجراء انتخابات نواب المجلس التأسيسي النيابية في ٢٥ شباط ١٩٢٤، وافتتح المجلس اجتماعه في ٢٧ أذار من العام نفسه وكان عدد أعضائه (١٠٠) عضو، القى الملك خطاب العرش ثم انتخب عبد المحسن السعدون رئيسا له، جاء في خطاب العرش دعوة أعضاء المجلس للنظر في أمور جوهرية وهي:-

١. البت في المعاهدة العراقية- البريطانية.
٢. سن الدستور العراقي.
٣. سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي.

(١) للتفاصيل عن الوزارات العراقية في العهد الملكي يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، عشرة أجزاء.

وكان تقديم البت في المعاهدة بطلب من المندوب السامي البريطاني ومؤكداً على أن لا يحتوي الدستور من المواد والمبادئ ما يتعارض مع مواد المعاهدة.

جابهت المعاهدة معارضة شديدة من الشعب، ولجات الحكومة إلى استخدام القوة، كما هدد المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس) انه في حالة عدم تحديد الموقف من المعاهدة قبل ١٠ حزيران ١٩٢٤ فانه هدد بإصدار تشريع بحل المجلس التأسيسي واحتلال بناية المجلس.

اجتمع الملك فيصل في ٩ حزيران مع مندوبي المجلس التأسيسي وطلب منهم الموافقة على المعاهدة، فاجتمع (٦٩) مندوباً في ليلة العاشر من حزيران، وطلب المعارضون إعطاء وعد من حكومة بريطانيا بإجراء تعديلات على المعاهدة، واخذ ضمان بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل. وعند التصويت قبل المعاهدة (٣٧) مندوباً وخالفها (٢٤) وامتنع عن التصويت (٨) مندوبين.

أما القانون الأساسي العراقي (الدستور) فقد قدم رئيس الوزراء في ٣ نيسان ١٩٢٤ لائحة القانون إلى رئيس المجلس التأسيسي لعرضه على أعضاء المجلس, وفي ٧ نيسان قرر المجلس تأليف لجنة من أعضائه تمثل الألوية العراقية لتدقيق اللائحة، وفي ١٠ تموز ١٩٢٤ تم إقرارها بعد تعديلات طفيفة.

تضمن القانون الأساسي مقدمة وعشرة أبواب. تضمن الباب الأول (حقوق الشعب) واهم مبادئه : لا فرق بين العراقيين أمام القانون وان اختلفوا بالقومية والدين واللغة، وان الحرية مصونة لجميع سكان العراق، وان للعراقيين حرية إبداء الراي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات، وان الإسلام دين الدولة الرسمي، وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

كما عرضت لائحة قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي في ٢١ تموز ١٩٢٤ وشرع المجلس بالنظر فيها ومناقشتها في ٢٦ تموز ووافق عليها في ٢ اب من العام نفسه. تضمن قانون انتخاب النواب مبدأ الانتخاب على درجتين أي

الانتخاب غير المباشر، ويجب أن ينتخب نواب إضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في الوية بغداد والموصل والبصرة.

ويقسم العراق إلى ثلاث مناطق انتخابية، وكل لواء يعد دائرة انتخابية ويجري الانتخاب بالتصويت السري.

ثانياً : المفاوضات العراقية- البريطانية ومعاهدة عام ١٩٢٢

كان الملك فيصل عنصر تهدئة في العلاقات البريطانية العراقية. فقد استطاع أن يستحوذ على ثقة الوطنيين العراقيين، وان يجمع حوله عدداً من الرجال المقتدرين الذين كانوا في خدمته في الحجاز وسوريا. ولما انتقل فيصل إلى بغداد رحل هؤلاء معه إلى جانب بعض السوريين. وبمرور بعض الأشهر حصلت خلافات بين الوافدين الجدد الذين جاءوا مع فيصل وبين بعض السياسيين العراقيين. غير إن فيصل استطاع بشخصيته وزعامته أن يزيد التآلف بينهم فاحترموه جميعاً ولكنهم لم يحبوه.

لذلك نجد إن دور الملك فيصل في العراق لم يكن سهلاً إذ كان عليه أن يؤدي دور الوسيط بين بريطانيا والحركة الوطنية في العراق، وكان كل همه أن ينظم العلاقات بينه وبين بريطانيا بشكل يرضي الشعب العراقي ويحقق له أمانيه في الاستقلال وفي نفس الوقت يرضي الحكومة البريطانية التي ساندته وأيدته حتى نال عرش العراق.

ولغرض تنظيم هذه العلاقة بين الدولتين بدأت بريطانيا بانتهاج سياسة جديدة في العراق قائمة على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية تحل محل صك الانتداب مع تحقيق بعض المكاسب لبريطانيا وهي تخفيض نفقات الاحتلال. فلذلك لم يمض على حفلة تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق بضعة أيام حتى قدم المعتمد السامي البريطاني في العراق مسودة للمعاهدة كانت مجرد اجتهاد

للتوصل لصيغة نهائية، وتتكون المسودة من (١٥) مادة بدون مقدمة[١] ، والتي كانت بمضمونها تنفيذ للانتداب وليست بديلاً عنه.

ومن هنا كان على عاتق الوزارة العراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب، والذي كلفه الملك فيصل بتشكيلها بعد تتويجه، مهمة التوفيق بين نظرية البريطانيين في حكم العراق ونظرية العراقيين الذين كانوا يطمعون في نيل الاستقلال وإلغاء الانتداب.

وعلى ضوء ما ورد في مسودة المعاهدة بدأت المفاوضات وإبداء الرأي ووجهات النظر من مسؤولي حكومتي الطرفين، بريطانيا والعراق. وكان الوفد العراقي يرى وجوب (إلغاء الانتداب) صراحة وعلى حق العراق في التمثيل الخارجي.

استمرت المفاوضات وإبداء الرأي حتى قرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٥ تموز ١٩٢٢ قبول المعاهدة شرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها.

وتم التوقيع على المعاهدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ وتقرر نشرها في لندن وبغداد في ١٣ تشرين الأول من العام نفسه. وصدر بعد ذلك عن الملك فيصل الأول بلاغ بين فيه الأسس والمنافع والمصالح المتبادلة لتي دفعت العراق إلى عقد المعاهدة مع بريطانيا.

ومن اهم هذه الأسس اعتراف بريطانيا بالاستقلال السياسي للعراق وباحترام سيادته الوطنية. وفي بريطانيا اصدر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بلاغاً في لندن يوم نشر المعاهدة بين فيه " إن الحكومة البريطانية سوف تعمل بعد تعيين حدود العراق ما في وسعها لإدخال العراق في عصبة الأمم ". بعد هذا أخذت بريطانيا تعمل على تهيئة العراق بواسطة الملك وحكومته لإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي ليأتي بممثلين يوافقون على المعاهدة.

لقيت معاهدة عام ١٩٢٢ معارضة شديدة من جميع طبقات الشعب العراقي الذي كان يسعى إلى إلغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال لبلاده، فلذلك اصر على رفض

(١) للتفاصيل عن المسودة والمفاوضات يراجع: البرقاوي، العلاقات لسياسية بين العراق وبريطانيا، ص٣٥-٦١.

الانتداب البريطاني وعلى عقد أي معاهدة لا تنص على إلغاء الانتداب. وفي نفس الوقت اصر الإنكليز على وجوب عقد معاهدة بينهم وبين العراق تتقمص ثوب الانتداب ولهذا قررت الوزارة العراقية السير في المفاوضات سرا.

وبعد نشر مواد المعاهدة في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٢ بدأت الصحافة تهاجمها، فقامت مظاهرة من الشارع العام إلى الدار التي يسكنها رئيس الوزراء. وأخذت الاحتجاجات تنهال بكثرة ، وعلى الرغم من إن البلاد كانت قد فجعت قبل مدة قصيرة بنفي زعمائها المعارضين للمعاهدة وإقفال عدد من الصحف وتعطيل الأحزاب السياسية العراقية.

وبسبب المعارضة الشديدة للشعب العراقي وللأحزاب السياسية ورجال الدين للمعاهدة قدمت الوزارة الائتلافية البريطانية التي تم في عهدها تكوين المعاهدة والمصادقة عليها استقالتها وجاءت بوزارة جديدة امتنعت عن التصديق على المعاهدة مما كان له الأثر الكبير في مستقبل الوضع في العراق. وأصبحت القضية العراقية عقبة بارزة في طريق الانتخابات العامة التي أعقبت سقوط الوزارة البريطانية وعند ذلك ثارت حملة صحفية كبيرة ضد الحكومة البريطانية لصرفها المبالغ البريطانية الهائلة على العراق وتولى عدد من أعضاء مجلس النواب البريطاني الجديد الزام الحكومة البريطانية بالجلاء عن العراق في أول فرصة.

وفي الوقت نفسه قد رفض مندوبو الأتراك رفضاً باتاً في مؤتمر لوزان قبول أي فكرة تقضي بإبقاء ولاية الموصل تابعة للعراق كما انهم رفضوا إحالة قضية الحدود العراقية التركية إلى عصبة الأمم فافسح هذا الوضع لبريطانيا لكي ترفض التصديق على المعاهدة وهكذا بقي مصير العراق معلقاً مدة أربعة اشهر طغت عليه في خلالها الدعاية التركية إذ لم يكن قد بت في امر إعادة الموصل إلى تركيا أو إبقائه مستقلاً. ونتيجة لذلك استدعي السير برسي كوكس إلى لندن لحضور المؤتمر الوزاري الذي عقدته الوزارة البريطانية للبت في مصير العراق. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣ سافر برسي كوكس إلى لندن وعهد لأعماله إلى هنري دوبس. عاد

برسي كوكس ومعه مسودة بروتوكول (ملحق) لمعاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق وهو الذي نتج عن المذاكرات التي جرت في المؤتمر الوزاري البريطاني وقد كان نتيجة لذلك أن انقصت مدة المعاهدة من عشرين عاماً إلى أربعة أعوام. على أن تبدا هذه المدة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح مع تركيا.

وجد هذا الملحق بعض القبول من الشعب العراقي إلا إن التوقيع على المعاهدة وملحقها لم يقض على الحركة الوطنية المعارضة وبدت السياسة البريطانية تواجه بعض المصاعب سيما وان تركيا كانت متصلبة في مسالة الموصل. ورفضت اعتبار هذه المنطقة خارجة عن سيادة المنطقة التركية. وعلى اثر ذلك استقالت وزارة النقيب ولكن سرعان ما تألفت بدلها وزارة عبد المحسن السعدون التي وافقت على المعاهدة وتعهدت بالعمل على انتخاب المجلس التأسيسي ووجهت أنظار الجميع إلى ما وراء الحدود والى الخطر الخارجي التركي على وحدة العراق في ولاية الموصل وكان تقليص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى اربع سنوات قد اظهر للشعب العراقي قرب الوصول إلى الاستقلال وبالفعل قام عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

وبعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي ليتم التصديق على المعاهدة والبروتوكول الملحق بها. فقد افتتح المجلس اجتماعاته في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وقد حضر الافتتاح (٨٤) نائباً من مجموع (١٠٠) نائب والقى الملك فيصل الأول كلمة الافتتاح واهم ما جاء فيها: البت في المعاهدة العراقية البريطانية لتثبيت سياستها، وسن الدستور العراقي لتامين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت السياسة الداخلية، وسن قانون الانتخابات للمجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الأمة ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها.

رفض أعضاء المجلس التأسيسي التصديق على معاهدة ١٩٢٢ مما ولد غضب الحكومة البريطانية، فتدخل الملك فيصل الأول واستعمل نفوذه الشخصي لحسم المشاكل وتوحيد الرأي للتوقيع على المعاهدة سيما وان حكومة بريطانيا هددت عن

طريق مندوبها في العراق بانه يجب على أعضاء المجلس إبرام المعاهدة بدون أي تعديل.

وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى حكومة العراق انه في حالة عدم التصديق على المعاهدة سيعرض العراق إلى المصائب ونتيجة لذلك اصدر رئيس المجلس التأسيسي دعوة إلى النواب للحضور إلى بناية المجلس وكانت الساعة العاشرة والنصف مساءً فحضر (٦٨) نائباً من اصل (١٠٠) نائب وبعدها أقفلت أبواب بناية المجلس ومنعت القوات المسلحة اقتراب أي احد من البناية.

افتتح رئيس المجلس عبد المحسن السعدون [١] الذي استقال من وزارته، الجلسة قائلاً بان دعوة المجلس للاجتماع جاءت حسب طلب الملك فيصل لان المندوب السامي البريطاني ابلغه بان تأجيل المذكرات في المعاهدة إلى الغد يعد رفضاً للمعاهدة فبناء عليه تمت الدعوة لعقد المجلس.

وبعد اطلاع أعضاء المجلس على المعاهدة والبرتوكول فوجدها تحتوي على بنود ثقيلة لا تمكن للعراق من القيام بمسؤوليات التحالف المرغوب ، وكان المندوب السامي قد وضح إن حكومته ستعدل بالسرعة الممكنة هذه الاتفاقية بعد تصديق المجلس عليها، والدخول بعد التصديق فوراً في المفاوضات مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس التأسيسي العراقي. وتصبح معاهدة عام ١٩٢٢ لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها.

وبعد ذلك جرى التصويت على هذا التقرير في المجلس فنال (٣٧) صوتاً وعدد المعارضين (٢٣) و (٨) أعضاء لم يصوتوا بنعم أو لا. وعند ذلك حصلت الأكثرية بصالح الموافقة على المعاهدة.

(١) للتفاصيل يراجع: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في السياسة العراقية، بغداد.

وبهذه الطريقة والتهديدات والإنذارات وإعطاء الوعود بتعديل الاتفاقية المالية وبالمحافظة على حقوق العراق بولاية الموصل تمت الموافقة على المعاهدة العراقية البريطانية من قبل المجلس التأسيسي ولكن الشعب العراقي قابل هذه النتيجة بسخط عام على المعاهدة، وعلى عاقديها. وقد ظل الاستياء في نفوس المعارضين مدة طويلة بحيث كان يظهر في كل مناسبة.

وفي ٢١ حزيران ١٩٢٤ تم التصديق على المعاهدة من جانب البرلمان البريطاني وفي ٢٧ أيلول ١٩٢٤ أقرها مجلس عصبة الأمم. وخلال الاطلاع على نصوص معاهدة عام ١٩٢٢[١] وملحقاتها يتضح إن المعاهدة بنصوصها وملحقاتها صورة طبق الأصل لصك الانتداب الذي يكن له الشعب العراقي كل كراهية.

مفاوضات معاهدة ١٩٢٦

تعد قضية الموصل من اهم القضايا التي اتخذتها حكومة بريطانيا كذريعة لتمديد معاهدة عام ١٩٢٢ إلى خمسة وعشرين عاماً عن طريق عقد معاهدة جديدة بينها وبين العراق عام ١٩٢٦. فبعد صدور قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بين تركيا وبريطانيا والذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعها ضمن المملكة العراقية واشترطت لذلك شروط أهمها ((أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتتقدم بها لمجلس عصبة الأمم تضمن بها الانتداب في هذه المدة.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ إلى (٢٥) سنة، وبدأت المحادثات لعقد هذه المعاهدة في أواخر عام ١٩٢٥. وكانت بريطانيا تعد عقد هذه المعاهدة على جانب

(١) للتفاصيل عن مواد المعاهدات للأعوام (١٩٢٢-١٩٣٠) يراجع: احمد البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، منتشا شفيلي العراق في سنوات الانتداب البريطاني.

من الأهمية لأنها عدتها هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تامين وتركيز حدود العراق.

أما موقف السلطات العراقية فإنها كانت ترغب في معاهدة جديدة تحتوي على التعديلات التي كان قد طالب بها المجلس التأسيسي أثناء إبرام وتصديق معاهدة عام ١٩٢٢ التي كانت تهدف إلى تعديل الاتفاقيات العسكرية والمالية.

قدمت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة الجديدة إلى الحكومة العراقية في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥ مع التأكيد على ضرورة توقيع وإبرام المعاهدة في اقرب وقت ممكن بناءً على قرار مجلس عصبة الأمم. فلذلك نجد إن ما جاء في البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٩٢٢ والذي تضمن تخفيف مدة المعاهدة من عشرين عاماً إلى اربع سنوات قد الغي لان المعاهدة الجديدة قد حددت بخمسة وعشرين عاماً.

أثار قرار عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا لتمديد مدة الانتداب إلى (٢٥) عاماً اعتراض مجلس الوزراء العراقي الذي لا يرى إمكان البحث في تمديد اجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد ولا شرط. ولا يتصور إن مجلس الأمة يوافق على ذلك وعليه يقترح مجلس الوزراء أن تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة، وان تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلاً للمعاهدة الجديدة، على أن يعاد النظر فيها وفقاً للمادة (١٨) من معاهدة ١٩٢٢ كل اربع سنوات مرة.

كما طالب مجلس الوزراء بان تسعى حكومة بريطانيا لإدخال العراق في عصبة الأمم خلال الأربع سنوات التي هي مدة معاهدة ١٩٢٢ كما ورد في المادة (٦) منها، واذا رفضت عصبة الأمم ذلك فعليها أن تقدمه كل اربع سنوات مرة.

ولما بلغ وكيل المندوب السامي البريطاني بقرار مجلس الوزراء المعارض لتمديد مدة المعاهدة إلى (٢٥) سنة فقد كتب إلى الملك فيصل الأول في كانون الثاني ١٩٢٦ يقول إن أمام العراق احد الأمرين:

قبول التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته، أو التنازل عن الموصل للأتراك، أما تعديل المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فان الحكومة البريطانية غير مستعدة له.

ونتيجة لذلك عقد مجلس الوزراء في الخامس من كانون الثاني ١٩٢٦ جلسة واتخذ قراراً بالتمسك بقراره السابق لأنه من الصعب جداً أن يوافق مجلس الأمة على المعاهدة بنصها الحالي، مع المادة الإضافية المقترحة بالتمديد.

صدق الملك فيصل الأول على قرار مجلس الوزراء المعارض لتمديد مدة المعاهدة وامر بتبليغه إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق بالطرق المألوفة. وبعد اطلاع الأخير عليه احتج واكد مرة أخرى رفض وزارة المستعمرات البريطانية تعديل المعاهدة وفقاً لوجهة نظر مجلس الوزراء العراقي.

ورداً على قرار مجلس الوزراء أشار المعتمد السامي إلى إن المعاهدة نفسها تجابه بمعارضة شديدة في بريطانيا من حزبي العمال والأحرار اللذين يعارضان التوسع في التزامات بريطانيا في العراق وهدد بأن مجرد علم عصبة الأمم بالوضع في العراق فإنها ستوصي بإعطاء الموصل كلها إلى تركيا.

بعد ذلك تكونت لدى رئيس الوزراء قناعة بان المفاوضات مع المندوب السامي حول المعاهدة قد وصلت إلى حد لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق حول النقاط المختلف عليها من الحكومتين. مع انه في نفس الوقت يعتقد بضرورة عقد المعاهدة للمحافظة على مصلحة البلاد وحمايتها من الأخطار التي تهددها ولكنه مع ذلك كان لا يجد مبرراً لقبول المعاهدة بنصها المقدم دون التعديلات التي قررتها الوزارة في ٢٩ كانون الأول ١٩٢٥.

وعلى اثر ذلك قدم رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون استقالته ولكن الملك فيصل رفض هذه الاستقالة، وفي نفس الوقت يظهر إن المندوب السامي قد سمع باستقالة رئيس الوزراء العراقي فوجد إن ذلك سيؤدي إلى إرباك الموقف البريطاني أمام

عصبة الأمم والى تعقيد موقف الحكومة البريطانية على إضافة مادتين للمعاهدة الجديدة تتعلق بإمكانية دخول العراق عضواً في عصبة الأمم وإجراء أي تعديل يمكن على اتفاقية ١٩٢٢.

كانت المادتين المقترحة من المندوب السامي لم تجد نفعاً لذلك طلب إلى رئيس الوزراء العراقي أن يخبر البرلمان العراقي بوجهة نظر بريطانيا حول التعديلات التي أجريت والتي لا يمكن إجراء غيرها. كما انه اخبره بان الحكومة البريطانية ترغب في أن تفهم الحكومة العراقية إن المعاهدة الجديدة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها بريطانيا أن تحصل للعراق على الموصل وفي حالة رفض البرلمان للمعاهدة فيجب أن لا ينتظر أي مساعدة من حكومة بريطانيا بشان الموصل. أي إن تصديق المعاهدة يعني المحافظة على الموصل بينما يحصل العكس اذا رفضت المعاهدة.

لهذا نجد إن مجلس الوزراء العراقي قد قرر قبول المعاهدة بنصها بجلسة ١١ كانون الثاني ١٩٢٦. بعد ذلك قام رئيس الوزراء بإحالة المعاهدة الجديدة إلى مجلس الأمة وقدم مذكرة تبريرية استعرض فيها تطور مشكلة الموصل، والأسباب الموجبة لقبول المعاهدة على أساس إنها مجرد تمديد للمعاهدة السابقة فلذلك لا تستوجب المناقشة.

عارض بعض أعضاء مجلس النواب الموافقة على المعاهدة دون مناقشة بنودها. وتركوا قاعة المجلس لذلك اضطر رئيس الوزراء إلقاء كلمة في المجلس واهم ما جاء فيها:

" إن عدم إقرار المعاهدة معناه خسارة الموصل " فطلب رئيس مجلس النواب إجراء تصويت فردي في قبول المعاهدة أو رفضها، فكانت الموافقة على قبول المعاهدة بإجماع الأعضاء الحاضرين في المجلس وعددهم (٥٨) عضواً، علماً بان العدد الكلي (٨٨) عضواً. أما مجلس الأعيان فقد حصل فيه نفس ما حصل في مجلس النواب من الاستعجال في المناقشة والذي ساعد على ذلك انه لم يكن هناك

معارض للمعاهدة إلا احد الأعيان وهو مولود مخلص. وبهذا تم إقرار معاهدة عام ١٩٢٦ من قبل مجلس النواب ومجلس الأعيان وأصبحت جاهزة لعرضها على مجلس عصبة الأمم في شهر آب لإقرارها.

ثالثاً: مفاوضات تعديل المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٢٦

كان العراقيون ملكاً وحكومة وشعباً يشعرون بان إدارة البلاد في الواقع هي بيد الموظفين البريطانيين كما كانوا يشعرون بثقل أحكام المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها. ولذلك بذل الشعب العراقي بقيادة الملك والحكومة كل جهد للتخفيف من نفوذ الإنكليز في تسيير شؤون البلاد عن طريق تعديل المعاهدات والاتفاقيات التي كانت ملحقة بها، واتخذ الملك فيصل الأول سياسة خذ وطالب وعلى هذا فقد بدأت الاتصالات مع حكومة بريطانيا بقصد الوصول إلى التعديل من ناحية ومن ناحية أخرى قام رئيس الوزراء جعفر العسكري في ٢٣ آيار ١٩٢٧ برفع كتاب إلى الملك فيصل جاء فيه:

" لقد حان الوقت إنهاء المسائل المعلقة بين الحكومة البريطانية والحليفة العظمى (بريطانيا) ".

والمسائل المعلقة التي كانت تهدف الوزارة إلى إنهائها هي دخول العراق في عصبة الأمم وتعديل الاتفاقيات السابقة وعقد معاهدة جديدة، وتسجيل أراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية والسير في سياسة إنشاء الجيش بصورة مستقلة وتشريع قانون الدفاع الوطني.

ولهذا وضعت وزارة جعفر العسكري[١] الثانية في منهاجها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٧ إنجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت فيه الوزارة السابقة. وعلى اثر ذلك تألفت لجنة وزارية لتدفق الأوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت من قبل بين

(١) للتفاصيل يراجع: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦، بغداد.

وزارة عبد المحسن السعدون والمندوب السامي بخصوص الاتفاقيتين المالية والعسكرية. وتقديم تقرير مفصل.

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية اكثر من مرة ودرست المراسلات التي جرت فأعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦ على أن يتناول التعديل فيها ما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال.

كان هذا موقف وزارة جعفر العسكري الثانية أما موقف الحكومة البريطانية فقد كان مخالفاً للسياسة التي اختطتها الوزارة العراقية فقد كان الجانب البريطاني حريصاً على عهد الانتداب طيلة المدة المقررة وهي (٢٥) سنة. ولكن الوزارة العسكرية قاومت هذا التمهل من قبل البريطانيين وزاد من مقاومتها موقف الملك فيصل الذي كان يؤيد موقف حكومته في هذه القضية ولكنه في نفس الوقت كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية.

وافقت حكومة بريطانيا على وجهة نظر الحكومة العراقية في إجراء تعديل في المعاهدة والاتفاقيات، بعد تفهمها لمطالب العراقيين العادلة، فبدأت المفاوضات مع المندوب السامي في بغداد ولكن نرى إن المفاوضين من العراقيين والبريطانيين لم يتوصلوا إلى نتيجة حاسمة لمفاوضتهم في بغداد لان كل من الطرفين كان يتمسك بوجهة نظره تمسكاً قوياً. فنقلت المفاوضات إلى لندن لان الابتعاد عن بغداد في المفاوضات يتيح لها السرية مما يساعد على الاستقرار في داخل العراق والحد من المعارضة التي كانت موجودة. كما إن الاتفاق مع المفاوضين البريطانيين في لندن يكون اسرع واسهل منالاً منه في بغداد.

وبناءً على ذلك سافر رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى لندن في ١٤ أيلول ١٩٢٧ مع عدد من الوزراء لإجراء المفاوضات مع الجانب البريطاني.

بدأت المفاوضات في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧ في وزارة المستعمرات البريطانية بين الملك فيصل ووزير المستعمرات البريطانية.

قدمت الحكومة البريطانية مذكرة للملك فيصل وضمت فيها بعض الأمور التي تتعلق بموقف بريطانيا من التجنيد الإلزامي، ودخول العراق عصبة الأمم والصلات المستقبلية بين العراق وبريطانيا. ووعد من حكومة بريطانيا بتحقيق رغبات الملك فيصل في تعديل المعاهدة بصورة ملائمة على شرط أن يعمل الملك وحكومته بعد تلك التعديلات بتعاون حقيقي مع المعتمد السامي والمستشارين البريطانيين.

ونتيجة لذلك قام الملك بالاجتماع في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٧ مع الوفد البريطاني للرد على المذكرة البريطانية.

استمرت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والعراقية وتمسكت كل جهة باقتراحاتها. فبريطانيا لا توافق على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم عام ١٩٢٨ ولم ترضى بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. كما أهملت أي مطلب من الجانب العراقي. وعلى اثر فشل المفاوضات بين الحكومتين عاد رئيس الوفد العراقي جعفر العسكري إلى بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ واعلن انه سوف يستقيل من منصبه.

ولكن بعد يومين حدث تبدل مفاجئ في موقف الحكومة البريطانية بعد كلمة للملك فيصل، في مأدبة عشاء، وضح فيها إن العراق له رغبة كبيرة في أن يكون صديقاً وحليفاً لبريطانيا، وقال إن من الأفضل لمصلحة البلدين أن تكون علاقتهما على صلات الود المتبادل.

أثرت كلمات الملك فيصل كثيراً في الوزراء البريطانيين مما أدى إلى إعادة النظر في المفاوضات والرجوع اليها فعقد اجتماع بين الملك فيصل ووزير المستعمرات البريطانية والسير هنري دوبس [١]، المندوب السامي البريطاني في العراق، وبحث في الاجتماع بعض مواد المعاهدة المختلف عليها. مما أدى إلى تقارب في وجهات النظر بين الملك فيصل والحكومة البريطانية فلذلك برق الملك فيصل إلى رئيس

(١) للتفاصيل يراجع: انعام مهدي، هنري دوبس واثره في السياسة العراقية (١٩٢٣-١٩٢٩)، بغداد.

وزرائه بالرجوع إلى لندن لاستئناف المفاوضات، وبالفعل رجع جعفر العسكري إلى لندن في ١٢ كانون الأول ١٩٢٧ ووقع على المعاهدة.

وبعد التوقيع على المعاهدة نشرت في بغداد عند ذلك أثارت ضجة عظيمة بين الشعب العراقي فاستقالت وزارة جعفر العسكري وتولى عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة الذي قام بحل مجلس النواب واجرى انتخابات جديدة لإجراء استفتاء رأي البلاد في المعاهدة. وعند عرض المعاهدة على المجلس النيابي قامت ضجة عليها، فقامت الحكومة البريطانية بسحبها لأنها وجدت المعارضة شديدة لها سواء من المجلس النيابي أو من مجلس الوزراء وأبدت الحكومة البريطانية موافقتها على عدم الأخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ وإلغائها.

وبذلك نستطيع أن نقول إن ذلك كان نصراً هائلا لسياسة الملك فيصل الأول، وفشل لسياسة هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني، ولما كانت مدة الأخير كمندوب سامي في العراق قد قاربت على الانتهاء فقد عين بدله (كلبرت كلايتن) الذي كان خبيراً بالشؤون العربية وقد عمل على تحسين العلاقات بين العراق وبريطانيا. فاعلن إن السياسة البريطانية قد اتجهت اتجاهاً جديداً، وان بريطانيا عازمة على إنهاء انتدابها على العراق وتحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالف تخرج إلى حيز الوجود بعد تحرر العراق من الانتداب ودخوله عضواً في عصبة الأمم.

رابعاً: المفاوضات لعقد معاهدة عام ١٩٣٠

تعد معاهدة عام (١٩٣٠) اهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا لأنها ألغت الانتداب على العراق وخلصت الخزانة العراقية من الأعباء التي كانت تتحملها تجاه الموظفين والمستشارين والخبراء البريطانيين علاوة على النفقات التي كانت تصرف على المعتمد السامي وحاشيته. ونجدها أيضاً قد ألغت الامتيازات العدلية واطلقت يد الحكومة في التمثيل الخارجي وأتاحت له الوصول إلى مصاف الدول المستقلة. وأوصلته إلى عصبة الأمم.

وفي عهد وزارة نوري السعيد[1] ٢٣ آذار ١٩٣٠، ومنذ استلامه لرئاسة الوزارة اخذ يسعى إلى التفاهم مع الإنكليز وشاركه الملك فيصل بالعمل على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وبالفعل بدأت المفاوضات بين الوفدين العراقي والبريطاني من اجل عقد معاهدة جديدة، وكان محور النقاش في الاجتماع الأول الذي عقد في بغداد في ٣ نيسان ١٩٣٠ يتضمن: أن تبقى المحادثات سرية وان المعاهدة ستكون نافذة المفعول قبل دخول العراق في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ أو بعد دخوله.

وفي ٨ نيسان عام ١٩٣٠ عقد الاجتماع الثاني بين الوفدين البريطاني والعراقي بشان عقد معاهدة جديدة بين الطرفين وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على إصدار البلاغ التالي لنشره في الصحافة وجاء فيه.

١. إن المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها لا تصبح نافذة المفعول إلا عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم.
٢. إن وضع العراق في ظل هذه المعاهدة هو وضع الدولة المستقلة الحرة.
٣. حين توضع المعاهدة موضع التنفيذ تصبح المعاهدات السابقة بين بريطانيا والعراق لاغية وينتهي الانتداب.

ثم أضيفت كلمتين على مقدمة المعاهدة بناءً على اقتراح الملك فيصل الأول وهما الاستقلال التام فأصبحت كالاتي "اتفاق الطرفين الساميين على عقد معاهدة جديدة على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام".

بعد ذلك انتقل الوفدان إلى مناقشة مواد المعاهدة وأخيراً تم الاتفاق على أن تهيأ المعاهدة وملحقاتها باللغة الإنكليزية واللغة العربية للتوقيع في ٣٠ تموز ١٩٣٠ بعد الاتفاق على موادها الإحدى عشرة مادة مع ملحق عسكري مكون من سبع فقرات وملحق مالي من خمس فقرات. والحق بالمعاهدة اتفاقية عدلية في ٤ أذار ١٩٣١ وعلى اثر ذلك تم حل المجلس النيابي وتقرر إجراء انتخابات عامة لإبداء الأمة

(١) للتفاصيل يراجع: عبد الرزاق النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢؛ سعاد رؤوف، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (١٩٣٢-١٩٤٥).

رايها في هذه المعاهدة على السنة نوابها. وقد استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على الأكثرية.

فلما اجتمع المجلس في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ وعرضت المعاهدة في جلسة تاريخية دامت اربع ساعات أسفرت عن قبول المعاهدة بأكثرية (٦٩) صوتاً ضد (١٣) صوتاً وتغيب (٥) أعضاء من النواب.

هذا وقد واجهت بنودة معاهدة عام ١٩٣٠ عدم ارتياح من الشعب العراقي وعدد من السياسيين، لان بعض بنود المعاهدة قد منحت بريطانيا امتيازات عسكرية ومالية وسياسية، وعلى الرغم من هذه المعارضة إلا إن آخرين اكدوا إن المعاهدة منحت العراق حق الدخول عضواً في عصبة الأمم.

خامساً: العراق وعصبة الأمم[١]

كانت فكرة الانتداب بغيضة جداً في العراق، ولم تجد بريطانيا من الملائم أن تفرض على السكان نظاماً يجاهرونه بالعداء لذلك طلبت من عصبة الأمم أن تستبدل النظام بمعناه الخاص بنظام جديد يقوم على أساس معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا وقد وافق مجلس عصبة الأمم على محتويات الطلب البريطاني واعتبرتها منسجمة مع أحكام المادة (٢٢) من ميثاق العصبة فكان معاهدة عام ١٩٢٢ التي تحتوي على نفس مواد صك الانتداب تقريباً وتعد هي ولادة الانتداب ومعاهدة عام ١٩٢٦ كانت تمثل نضج الانتداب ومعاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠ تقابل نهاية الانتداب[٢]

بدأت محاولات العراق دخول عصبة الأمم خلال المفاوضات التي جرت عند عقد معاهدة عام ١٩٢٢ فقد ورد ضمن المفاوضات بأن ((يتعهد صاحب الجلالة ملك

---

(١) عامر سلطان، العراق وعصبة الأمم (١٩٢٠-١٩٣٢)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد.
(٢) محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٤٥، ص٧١-٧٢.

بريطانيا بأن يبذل مساعيه الحسنة لتامين إدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن)). ولكن ذلك تأجل لأسباب عديدة تتعلق بسياسة بريطانيا آنذاك.

وفي مفاوضات معاهدة عام ١٩٢٦ أوضحت حكومة بريطانيا إن ملك بريطانيا سينظر في إمكانية إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم، ولكن ذلك تأجل أيضاً فقد عزت حكومة بريطانيا إلى إنها لم تستطع عرض قضية إدخال العراق في عصبة الأمم في عام ١٩٢٨ لان ذلك كان خدعة لتركيا مما يسمح لها بعد ذلك أن تعود إلى إثارة قضية الموصل بكاملها وترمي بالعراق مرة أخرى في جو من القلق والحيرة.

وفي عام ١٩٢٩ استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على تصريح من الحكومة البريطانية جاء فيه:

أ- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

ب- إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستبلغ مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل إنها قررت عدم المضي في معاهدة عام ١٩٢٧.

جـ - إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستبلغ مجلس عصبة الأمم في اجتماعه إنها تنوي بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة عام ١٩٢٦ الإنكليزية العراقية أن توصي بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في عام ١٩٣٢.

ويلاحظ من هذا إن الحكومة البريطانية قد رفعت كل قيد أو شرط فيما يتعلق بإدخال العراق في عصبة الأمم. وعلى هذا الأساس قامت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية من اجل عقد معاهدة جديدة بينهما فكانت معاهدة عام ١٩٣٠ التي أقدمت بريطانيا بموجبها على تأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ وإنهاء الالتزامات التي كانت لبريطانيا بحكم نظام الانتداب الذي كان لها وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم.

واستناداً لهذا أخذت الحكومة العراقية تعمل جاهدة للدخول في عصبة الأمم. وتقديم طلب للموافقة على دخولها بدعم من حكومة بريطانيا مع العلم إن كل دولة كانت تريد الدخول إلى العصبة كان يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط العامة. ابرزها انه يجب أن يكون له حكومة مستقرة وإدارة قادرتان على تسيير أمور الدولة الأساسية بصورة منتظمة. والمحافظة على سلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وله موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الحكومة بصورة منتظمة، وله قوانين وتشكيلات عدلية بالصورة التي تمد الجميع بعدالة متساوية ومنظمة[١].

وبعد اجتماعات ومناقشات ووجهات نظر لأعضاء مجلس عصب الأمم وحكومة بريطانيا والحكومة العراقية استمرت من ٦ آب ١٩٣١ أجمعت اللجنة على التوصية بقبول العراق في عصبة الأمم وتقرر قبول العراق رسمياً في العصبة يوم الاثنين الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢. وعلى اثر ذلك قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال كتاب إلى وزارة الخارجية العراقية ملخصه دخول معاهدة التحالف العراقية البريطانية المؤرخة في حزيران عام ١٩٣٠ حيز العمل. وان ملك بريطانيا سيوفد سفيراً لتمثيل بلاده لدى بلاط صاحب الجلالة الملك فيصل الأول بأسرع وقت مناسب.

وقد عَد الملك فيصل الأول ورئيس وزرائه نوري السعيد دخول العراق عصبة الأمم كسباً وطنياً. على الرغم من وجود بعض المعارضين من السياسيين العراقيين.

وعل كل حال فان دخول العراق عصبة الأمم قد منحه حق التمتع بالاستقلال من وجهة نظر القانون الدولي وكما منحه الحق الوقوف على قدم المساواة مع الدول المستقلة الأخرى المتمتعة بكامل سيادتها وبذلك خطا العراق خطوة كبيرة نحو تحقيق الاستقلال الكامل[٢].

---

(١) وللتفاصيل على الشرو يراجع: احمد البرقاوي، العلاقات السياسية بين العرق وبريطانيا، ص١٨٩-١٩٧.
(٢) وللتفاصيل يراجع: عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٧؛ هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، جزآن، بغداد، ١٩٨٩.

سادساً: موقف القوى الوطنية من المعاهدات العراقية – البريطانية

كانت القوى الوطنية تقف بالمرصاد للمفاوضات الجارية بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا بشأن تحديد العلاقات بين الحكومتين على أساس التحالف. واستطاعت القوى الوطنية أن تحشد الشعب العراقي في حالة حصول أي تجاوز أو إغفال لحقوقه المشروعة في التحرر والاستقلال وممارسة الصلاحيات الممنوحة لهم لاسيما بعد تأسيس الحكم الوطني واختيار فيصل بن الحسين ملكاً في العراق عام ١٩٢١[١].

وعندما بدأت المفاوضات العراقية البريطانية لعقد معاهدة تحدد طبيعة العلاقة بين بريطانيا والعراق، وبعد اطلاع القوى الوطنية على مضمون المباحثات بعد نشرها في الصحف استطاع الشعب أن يدرك من خلال المفاوضات إن الانتداب سوف يصاغ في قالب معاهدة لذلك نجده قد اتخذ جميع الوسائل الممكنة لاستنكار هذا المشروع. وهكذا لقيت معاهدة عام ١٩٢٢ معارضة شديدة من جميع طبقات المجتمع العراقي الذي كان يسعى دائماً إلى الغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال لبلاده. فلذلك اصر على رفض الانتداب البريطاني وعلى عقد اية معاهدة لا تنص الغاء الانتداب.

وعندما بدأت الحكومة العراقية تعمل للقيام بانتخابات المجلس التأسيسي وقفت القوى الوطنية بفئاتها الدينية والسياسية موقف المعارضة لان الانتخابات في ظل الانتداب إنما هي تكريس للانتداب. وقد أشار الشيخ مهدي الخالصي، الذي كان يتزعم المعارضة من قبل القيادة الدينية، بان المعارضة قد طلبت من الملك فيصل والوزارة تصريحاً بان العراق مستقل استقلالاً تاماً لا يشوبه أي تدخل اجنبي كشرط للشروع في الانتخابات. ولكن لم يصدر مثل هذا الشيء وعلى اثر ذلك نشطت المعارضة لمقاومة الانتخابات وإقامة المجلس التأسيسي على أساس معاهدة عام ١٩٢٢.

---

(١) للتفاصيل يراجع: عبد المجيد كامل، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

وفي ٤ آب عام ١٩٢٢ تلقى الملك فيصل برقية من زعماء الفرات الأوسط ورؤساء القبائل طلبوا فيها برفض الانتداب واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه وإسقاط أي وزارة تصدق على معاهدة غير مرضية لأماني الشعب وإزالة أي سلطة أجنبية على الحكومة العراقية واطلاق حرية الصحافة.

ولم يكتف زعماء الفرات الأوسط وزعماء القبائل بذلك بل وجهوا برقية إلى المعتمد السامي البريطاني بينوا فيها رغبات الشعب التي لا يمكن التنازل عنها وأهمها رفض الانتداب رفضاً تاماً وترك إدارة العراق إلى الشعب العراقي.

أما موقف الأحزاب السياسية الوطنية فقد تشكل في آب عام ١٩٢٢ في بغداد حزبان يجمعان المشتغلين بالحركة الوطنية وهما (الحزب الوطني العراقي) و(حزب النهضة العراقي) وقد اكد الحزبان في برامجهما التي أعلنت على الشعب العراقي وقوفهما ضد الانتداب أو أي شكل يدل عليه. وادى الحزبان دوراً كبيراً في توضيح اتجاهات المعارضة وتقويتها وكان ظهورهما دليلاً كبيراً على نضج الحركة الوطنية آنذاك. وفي ١١ آب ١٩٢٢ تجمعت أعداد كبيرة من المواطنين في النجف للتظاهر إلا انهم بعد ذلك قاموا بعقد مؤتمر في بيت السيد أبو حسن الأصفهاني حفاظاً للنظام وبهذا المؤتمر تأكدت المطالب السابقة (رفض الانتداب) وكتبت بذلك مذكرة إلى الملك فيصل الأول.

أما في الموصل فقد اقفل المواطنون محلاتهم وتركوا الاحتفال بالعيد إظهاراً للحزن واحتجاجاً على المعاهدة.

كما قررت المعارضة السياسية المتمثلة في الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية توحيد جهودهما من اجل التصدي للمعاهدة وعاقديها. وعند حلول ذكرى تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢٢ كتبا عريضة مشتركة موجهة إلى الملك، وقام أعضاء الحزبين ومؤيديهم بمظاهرة صاخبة في فناء البلاط الملكي القى خلالها ممثلان عن الحزبين وهما (مهدي البصير) و (حسن كبة) بعض الكلمات الوطنية ورفعا إلى الملك فيصل الأول العريضة التي طالبت بما يأتي:

١- عدم التدخل البريطاني في الأمور الإدارية.

٢- تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين لكي يعم الأمن والسكينة والراحة في البلاد واطمئنان الأمة للإصلاح.

٣- لا تعقد اية معاهدة ولا تجري مفاوضة فيها قبل تشكيل المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة.

وبسبب هذا الموقف الوطني ضد حكومة بريطانيا، الممثلة بالمعتمد السامي البريطاني السير هنري دوبس، فقد استغل الأخير مرض الملك فيصل الأول واصدر أمراً بإقفال مقري الحزبين الوطنيين وصادر الجريدتين الناطقتين باسميهما (المفيد) و (الرافدان) والقى القبض على محرريهما، وامر باعتقال سبعة من الزعماء ارسل أربعة منهم إلى سجن البصرة العسكري.

أما الثلاثة الآخرون فقد اختفوا، ولكن عبد الرحمن البزاز في كتابه محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال يذكر إن الزعماء السبعة تم نفيهم إلى جزيرة هنجام في الخليج.

لم يكتف المندوب السامي بذلك بل أشار على السيد محمد الصدر والشيخ مهدي الخالصي بترك العراق إلى ايران ومنع الاجتماعات العامة أياً كان نوعها ووجه طائرات القوة الجوية البريطانية لتهديد القبائل بالنجف وتشتيت تجمعاتها، واستطاع بهذه السياسة الصارمة والعنيفة أن يقضي على المعارضة الشديدة للمعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٢٢ وأوجد بذلك نوعاً من الهدوء والاستقرار. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ تم توقيع رئيس وزراء العراق مع السير برسي كوكس على ملحق معاهدة عام ١٩٢٢.

إن التوقيع على معاهدة عام ١٩٢٢ وعلى ملحقها لم يقضي على الحركة الوطنية المعارضة واخذ كل من علماء الدين ورجال الأحزاب يدعون إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيصدق على المعاهدة وملحقها. وبدت السياسة البريطانية

تواجه بعض المصاعب سيما وان تركيا كانت متصلبة في مسالة الموصل. فوجهت أنظار العراقيين جميعاً إلى الخطر الخارجي التركي على وحدة العراق في ولاية الموصل. فحصل تغيير في اتجاه الراي العام العراقي، وفي نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية قد عملت على التخفيف من هياج الرأي العام في العراق بالحاق بروتوكول بالمعاهدة ينص على تخفيض مدتها من عشرين سنة إلى اربع سنوات مما يظهر ذلك للشعب قرب الوصول للاستقلال. وبالفعل قام عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء الجديد بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة أيضاً.

ولكن بعد أن تم اختيار أعضاء المجلس التأسيسي عمل على تشكيل لجنة برئاسة (ياسين الهاشمي)[١] لتقوم بالتدقيق في المعاهدة، ولما فرغت اللجنة قامت بتقديم تقرير إلى المجلس التأسيسي في شهر نيسان ١٩٢٤ عن المعاهدة وقد وجهت في هذا التقرير انتقادات شديدة للمعاهدة.

ونتيجة لهذا التقرير هاج الشعب العراقي من جديد ضد المعاهدة، وفي ١٥ نيسان ١٩٢٤ اجتمع عدد من المحامون العراقيون فبحثوا المعاهدة وملاحقها بحثاً مستفيضاً وبيان ما فيها من الأضرار، حتى استقر قرار الأكثرية في المجلس على رفضها مهما كانت النتائج.

وعندما كان المجلس التأسيسي عاقداً جلسته في ٢٩ أيار ١٩٢٤ تجمهر مئات من المعارضة حول بناية المجلس ثم ما لبثت العاصمة أن أقفلت حوانيتها ومخازنها وسارت مظاهرة إلى بناية المجلس، وعندما حاولت السلطة تفريق المتظاهرين بالقوة تم تبادل رمي الحجارة والحصى بين قوات الحكومة والمتظاهرين، ثم استخدمت القوة عن طريق اطلاق النار على المتظاهرين وعند ذلك تشتت المجتمعون بعد معركة مؤلمة [٢]. وإزاء تهديد حكومة بريطانيا للمجلس التأسيسي على تصديق المعاهدة، اضطر المجلس إلى قبول المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠ تموز ١٩٢٢ عن طريق اتباع أساليب التهديد والقمع تارة وعن طريق إعطاء

(١) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦.
(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، صيدا، ١٩٣٥ن ص٧٨-٧٩.

الوعود الكاذبة من حكومة بريطانيا تارة أخرى. وعلى الرغم من التوقيع على المعاهدة بقى الشعب العراقي ممثلاً بالقادة الوطنيين وعلماء الدين معارضته للمعاهدة.

وبعد صدور قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بشأن قضية الموصل والذي جاء به أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعاً ضمن المملكة العراقية بشرط أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً وان يكون ذلك بمعاهدة بين بريطانيا والعراق وتتقدم بها لمجلس العصبة تضمن بها الانتداب في هذه المدة.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإعداد مسودة معاهدة جديدة لتمديد أمد معاهدة عام ١٩٢٢ إلى (٢٥) سنة وبدأت المحادثات التمهيدية لعقد المعاهدة بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وكانت بنود المعاهدة الجديدة لعام ١٩٢٧ مرفوضة من الحكومة العراقية والشعب لأنها تكريس للانتداب من جديد ولمدة طويلة تمتد إلى (٢٥) سنة.

بعد أن تم توقيع معاهدة عام ١٩٢٧ في لندن من قبل رئيس الوزراء جعفر العسكري نشرت في بغداد عند ذلك ثارت ضجة عظيمة عليها ونتيجة لذلك استقالت وزارة العسكري وتولى عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة. الذي قام بحل مجلس النواب وجرى انتخابات جديدة للاستفتاء على المعاهدة. ولما عرضت المعاهدة على المجلس النيابي قامت معارضة شديدة سيما جماعة ياسين الهاشمي بل إن (حزب التقدم) الذي كان يرأسه عبد المحسن السعدون كان مناوئاً لعقد هذه المعاهدة لأنها لم تأتي بشيء جديد يؤثر في حسين الحالة السياسية وكان يرى عدم عرضها على المجلس النيابي ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بسحبها بسبب المعارضة الشديدة لها سواء من المجلس النيابي أو من مجلس الوزراء.

وبذلك استطاعت القوى الوطنية والنيابية إفشال سياسة هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في بغداد، فكان ذلك نصراً للسياسة العراقية.

أما موقف الشعب العراقي ممثلاً بالقوى الوطنية، من معاهدة عام ١٩٣٠ فعلى الرغم من التصديق على المعاهدة المذكورة في المجلس النيابي من قبل أكثرية ساحقة فان الرأي العام العراقي قد تلقاها بعدم ارتياح لان الوطنيين عدوها صكاً انتدابيا مغلفاً لتغلغل النفوذ البريطاني في داخل فقرات المعاهدة وموادها، وما الاتفاقية إلا وسيلة لتنفيذ مأرب الحكومة البريطانية في العراق وعلى حساب حكومته.

ولهذا نجد إن معاهدة عام ١٩٣٠ قد واجهت النقد اللاذع من الكثير من الشخصيات العراقية وأولهم ياسين الهاشمي حين قال " إنها لم تضف شيئاً إلى ما اكتسبه العراق، بل زادت في أغلاله وعزلته عن الأقطار العربية وباعدت بينه وبين جارتيه (ايران وتركيا) وصاغت لنا مواد الاستقلال من مواد الاحتلال "[١].

أما ناجي السويدي [٢] فقد وصف مادتها الثالثة بانها أقامت لبريطانيا حق التدخل المباشر لحل الخلاف بين العراق وأية دولة أخرى، كما انتقد رشيد عالي الكيلاني [٣] المعاهدة فقال " اقل ما يقال عن المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة (معاهدة عام ١٩٣٠) إنها استبدلت الانتداب البريطاني بالاحتلال الدائم وأباحت لبريطانيا أن تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته، وأضافت إلى القيود والأثقال الحالية قيوداً وأثقالاً أشد وطأة فأرى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها". كما انتقدها كل من مزاحم الباچه جي وحكمت سليمان وعبد العزيز القصاب وكامل الچادرچي وعبد المهدي ومحمد رضا الشبيبي ويوسف غنيمة وخير الدين العمري وسعيد الحاج نابت. ونتيجة لذلك قام رئيس الوزراء نوري السعيد بالرد على أراء الزعماء العراقيين المعارضين للمعاهدة مبيناً إنها ستؤهل العراق للدخول عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

---

(١) عبد الرحمن البزاز، محاضرات في تاريخ العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ص٣٥.
(٢) للتفاصيل يراجع: سعيد سخير، ناجي السويدي ودوره ي السياسة لعراقية (١٩٢١-١٩٤٢)، رسالة ماجستير، كلي التربية، جامعة بغداد.
(٣) للتفاصيل يراجع: قيس جواد، رشيد عالي الكيلاني ودوره في العراق حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد.

ولكن الزعماء السياسيين المعارضون للمعاهدة ابرقوا إلى السكرتير العام لعصبة الأمم بان معاهدة ١٩٣٠ لا تضمن للعراق استقلاله التام، بل إنها تفسح المجال لبريطانيا لاستغلال بلادنا حسب ما تقتضيه أغراضها الاستعمارية. ووقع على البرقية كل من ياسين الهاشمي ومحمد جعفر أبو التمن[١] وناجي السويدي. ولم يكتف زعماء المعاضة بهذا بل قام معتمد (الحزب الوطني العراقي) محمد جعفر أبو التمن بإرسال كتاب إلى ممثلي ايران وتركيا وأمريكا وفرنسا وإيطاليا في بغداد والى وزارة الخارجية البريطانية في لندن وسكرتارية عصبة الأمم في جنيف في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠ وفي هذا الكتاب عبر عن معارضة الشعب العراقي للمعاهدة وان كل معاهدة أو اتفاقية أو امتياز أو عقد دولي عقدته حكومة نوري السعيد هي ملغاة وباطلة.

استمرت المعارضة العراقية لمعاهدة عام ١٩٣٠، وتقرر مقاطعة الانتخابات في جميع أنحاء العراق، وكان القصد من ذلك هو الطعن في شرعية المجلس النيابي ومقرراته، ولكن الحكومة العراقية أخذت تعمل المستحيل لاستمرار الانتخابات عن طريق التشديد على الصحف وسجن محرريها الذين يؤيدون مقاطعة الانتخابات. وبالفعل استطاعت الحكومة أن تقوم بانتخاب مجلس نيابي مطواع للحكومة. كما عملت الحكومة كل ما في وسعها للتخفيف من شدة المعارضة عن طريق منع الاجتماعات السياسية. وفعلا نجحت وزارة نوري السعيد في اختيار أعضاء المجلس النيابي مؤيدون للحكومة وافقوا على قبول معاهدة عام ١٩٣٠. وهكذا فازت الحكومة بالتصديق على المعاهدة من قبل مجلس النواب بعد أن قامت بالتخفيف من حدة المعارضة عن طريق منع الاجتماعات السياسية وإقفال الصحف المعارضة وسجن أصحابها.

(١) للتفاصيل عن محمد جعفر أبو التمن يراجع: عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٧٨.

(الفصل الرابع)

التطورات السياسية في العراق وقيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٣ ــ ١٩٤٨)

أولاً :- الملك غازي (١٩٣٣ ــ ١٩٣٩)

ثانياً :- موقف الحكومة العراقية من الحرب العالمية الثانية وثورة مايس ١٩٤١

ثالثاً :- النوادي والجمعيات القومية

رابعاً :- الحركة الوطنية والأحزاب السياسية في العراق نهاية الحرب العالمية الثانية